

وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية

قرار وزاري رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٠٤

صادر بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٢

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الصناعة وتشجيعها

ولاحتى التنفيذية وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦١ لسنة ١٩٩٩ بتنظيم وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٦ لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء المجلس الأعلى

للتنسيق الصناعي :

وعلى كتاب نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع المزrix ٢٠٠٤/٥/٢٩ :

قرار

مادة أولى - تشكل الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للتنسيق الصناعي برئاسة السيد المهندس / إمام عبد المنعم محمد وعضوية كل من السادة :

١ - مهندس/ كمال نجيب عزيز ، الهيئة العامة للتصنيع مقرراً

٢ - دكتور مهندس/ عماد عبد الرزق الخلوانى ، رئيس قطاع التخطيط -

الهيئة القومية للإنتاج

الخرين عضواً

٣ - محاسب/ على محمد الوكيل ، وكيل أول وزارة التخطيط عضواً

٤ - مهندس/ شريف عبد المنعم أسعد شاهين ، الهيئة العربية للتصنيع عضواً

٥ - المهندس/أحمد محمد أحمد السيد ، مستشار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والشرف على قطاع الترويج عضواً

٦ - مهندس /أحمد محمد حجازى ، الهيئة العامة للتصنيع عضواً

٧ - أستاذ دكتور/ سيد بهى الدين عبد الحميد ، خبير تنصيع محلى عضواً

٨ - مهندس/ علي أحمد فوزي ، خبير تنصيع محلى عضواً

٩ - مثل عن اتحاد الصناعات المصرية عضواً

مادّة ثانية - تتولى الأمانة الفنية إعداد البيانات والتقارير والمقررات التي يتم عرضها على المجلس الأعلى للتنسيق الصناعي لاتخاذ القرارات المناسبة وتتعدد مهام الأمانة الفنية كما يلى :

* تحليل الواردات والصادرات من السلع الصناعية لتحديد حجم التعامل في هذه السلع تفصيلاً .

* بناء قاعدة بيانات كاملة عن المشروع القومى للتصنيع المحلي تحضمن حصراً للجهات التصديرية والتصنيعية .

* توثيق المشروعات التي يتم الاتفاق على تنفيذها في البنية الأساسية والقطاعات الصناعية .

* إعداد ملف لكل مشروع تم تنفيذه للاستفادة منه في تحليل الطلب المستقبل في ضوء ما تم تنفيذه يتضمن الآتى :

- ١ - العروض والمواصفات المطروحة .
- ٢ - الرسومات التنفيذية .

- ٣ - رخص الإنتاج والخامات المستخدمة .
 - ٤ - حصر الطاقات الإنتاجية التي قامت بالتنفيذ .
 - ٥ - مراكز التصميمات التي شاركت في التصميم .
- * العمل على تشجيع الشركات الأجنبية للدخول في تكوين شركات هندسية متخصصة للتصميم والتصنيع المحلي للمعدات الاستثمارية .
- * فتح قنوات اتصال مستمرة مع الوحدات الشبيهة بالوزارات المعنية .
- * تقديم المقترنات الخاصة بتحويل مراكز التصميمات الهندسية إلى شركات متخصصة .
- * اقتراح القرارات التنفيذية لأعمال التصنيع المحلي ورفعها للمجلس الأعلى لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاستصدار هذه القرارات من السلطات المختصة .
- * تقديم المقترنات الخاصة بإعداد الزيارات للدول التي مرت بتجربة التصنيع المحلي لاحتياجاتها ولبحثت في تقليل الاعتماد على السلع المستوردة بهدف الاستفادة من تجربة هذه الدول في خفض تكلفة الحصول على حق المعرفة .
- * إعداد وحصر وتحليل البيانات التي يحتاجها المجلس الأعلى للتنسيق الصناعي .
- * متابعة تنفيذ ما يتخذه المجلس من قرارات مع الجهات التنفيذية .
- * تنفيذ عمليات الصرف من الميزانية المخصصة للمجلس وتمويل تصنيع العينات الأولى للمعدات التي يتقرر تصنيعها خصما من ميزانية المجلس طبقا للقواعد التي يضعها المجلس .
- * اتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتماد تفاصيص الميزانيات التنفيذية لأعمال المجلس الأعلى للتنسيق الصناعي والصرف منها على نشاطاته طبقا للقواعد والضوابط التي يقرها المجلس .
- * تحديد آليات وأساليب وبرامج تنفيذ تصنيع المعدات والمكونات والاحتياجات التي ترى الأمانة الفنية إمكانية تصنيعها محليا بدلاً من استيرادها من الخارج .

* إعداد التوصيات التي ترى الأمانة الفنية من خلال دراساتها للاحتياجات والطاقات المتاحة أنها ضرورية لتجهيز الاستثمارات إلى إنشاء مشروعات جديدة أو الترسّع في مشروعات قائمة لسد الاحتياجات من الإنتاج المحلي بدلاً من الاستيراد .

* وضع أسس التعامل بين القطاعات صاحبة المشروعات أو الاحتياجات ، والجهات التنفيذية المحلية لتوفير المناخ الملائم والضمن لتصنيع المحلي بنفس الجودة والتكلفة للمستورد ، والتسليم في مواعيد ملائمة للاحتياجات .

* وضع التوصيات التي تكفل حماية وتحفيز الشركات والكيانات القائمة على التصنيع المحلي بما يضمن لها تنفيذ الأعمال المسندة إليها .

* تجتمع الأمانة الفنية مرة كل شهر أو بناء على طلب رئيسها .

* يقوم رئيس الأمانة الفنية بعرض التقارير الفنية وتوصيات الأمانة الفنية في اجتماعات المجلس الأعلى للتنمية الصناعي ، وتتولى الأمانة الفنية متابعة تنفيذ ما يتخذه المجلس من قرارات .

مادة ثلاثة - يتولى رئيس الأمانة اختيار العمالة الفنية والإدارية اللازمة لتعاونه الأمانة الفنية في أداء عملها وتشكيل مجموعات العمل اللازمة لأداء المهام التي تكلف بها الأمانة الفنية من الجهات المعنية ، واعتماد التشكيل من المجلس .

مادة رابعة - للجنة أن تستعين بنوادر لازماً لأداة مهمتها .

مادة خامسة - يصرف لأعضاء الأمانة الفنية بدل حضور جلسات صافى بواقع ٢٠٠ جنيه (مائتي جنيه) عن الجلسة الواحدة .

مادة سادسة - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

مادة سابعة - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية